Inppplc
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها
ⵜⴰⵣⵎⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵎⵔⵜ ⴰ ⵓⵎⵙⵙⵓⵔ
ⵜⴰⵡⵜⵉⵏⴰⵍⵜ ⵏ ⵜⵣⵎⵔⵜ ⴰ ⵓⵎⵙⵙⵓⵔ ⵖ ⵜⵎⴳⵔⵉⴱⵜ

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

رسالة النـزاهة

طبعة خاصة بافتتاح سنة 2024

رقم 4 - يناير 2024

كلمة السيد الرئيس

يأتي العدد الأول من رسالة النزاهة لعام 2024، في سياق منعطف يتميز بوضعٍ يستدعي تفعيل الانتقال نحو حقبة جديدة للوقاية من الفساد ومكافحته؛ وهو انتقال يجد مقوماتِه متاحةً اليوم، من خلال ترصيد المكتسبات المتراكمة والأسس المتينة التي تم بناؤها في السنوات الأخيرة، والتي وصلت حاليا مرحلة من النضج تسمح بإطلاق استراتيجية من جيل جديد، في إطار مقاربة متجددة.

وهي مناسبة للهيئة كي تلامس من جديد تقييم الوضع وتحليل وضعية الفساد وتطورها على الصعيدين الدولي والوطني، وكي تستعرض الأحداث المهمة والإنجازات الأساسية التي ميزت الفترة الماضية، خاصة منذ دخول قانون 19-46 حيز التنفيذ.

إن المغرب ما زال يعاني من وضعية غير مرضية للفساد. وتموقُعُه في التصنيفات والمؤشرات الدولية، وفي مختلف التقارير الوطنية والدولية ذات الصلة، يسلط الضوء على تفشي الظاهرة بمستويات عالية، مع تسجيل حالة ركود أو حتى تراجع، على مدى فترة طويلة، في معظم المؤشرات المعنية.

ويمثل هذا الوضع مفارقة مع التزام المغرب، منذ نهاية التسعينيات، باعتماد العديد من المبادرات والبرامج الحكومية لمكافحة الفساد، يمكن أن نذكر منها برنامج عمل 2005 والبرنامج الذي تلاه في 2010. وهي التزامات تعززت بانضمام المغرب إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته.

وإذا كانت هذه المبادرات تعكس التعبير الواضح عن إرادة سياسية، فإن الواقع يؤكد أنه بالرغم من الإنجازات المتعددة التي لا يمكن إغفالها، يظل الفساد يحتل مستويات عالية تشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تحْرم البلاد من معدَّلات التنمية الذي تتناسب مع إمكاناتها الحقيقية.

في أفق تمكين بلادنا من تجاوز الوضعية المشار إليها أعلاه والمفارقات التي تطبعها، بادرت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، خلال السنوات الخمس الماضية، في إطار ممارسة مهامها وانطلاقا من رؤية واضحة وطموحة، بإطلاق عدة أوراش داعِمة لوضع أسس استراتيجية كفيلة بضمان، مستقبلا، النجاعة والتماسك وفعالية الإنجاز.

باستثمارها للمكتسبات المحققة وفي مقدمتها دستور 2011، والتوجيهات الملكية السامية، تتطلع الهيئة، من خلال هذه الأوراش التي أطلقتها، إلى النهوض بمهامها التوجيهية والاقتراحية، طبقا للفقرة الأولى من المادة 4 من القانون 46.19، لبلورة واقتراح التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، مقرونة بالآليات الكفيلة بتنفيذها بالفعالية اللازمة لإحداث التغيير المرتقب، في إطار استراتيجية من جيل جديد، سواء على مستوى مقاربتها أو عمقها أو شموليتها أو تماسك محتوياتها.

وستشكل التوجهات الاستراتيجية المذكورة وآليات تنفيذها، خلال الأسابيع والأشهر المقبلة، موضوع مشاورات واسعة، وسيتم تقاسمها واستكمالها وتعديلها، عند الاقتضاء، من قبل السلطات المختصة والجهات المعنية الأخرى؛ حيث تتوخى الهيئة من هذا الإشراك تحقيق التملك الموحد لهذه التوجهات، ضمانا لتنفيذ سلس، يقوم على الالتقائية والتكامل ومفصلية أدوار ومسؤوليات الفاعلين، والتعبئة الجماعية حول أهداف طموحة ذات وقع قوي على المدى القصير والمتوسط والطويل.

من خلال ترصيد كل هذه المكتسبات واستثمارها، تكون بلادنا مؤهلة لاستشراف سنة 2024، بما تحتاج إليه من قوة وعزم وزخم للولوج نحو حقبة جديدة للوقاية من الفساد ومكافحته؛ وهو تغيير لا محيد عنه لإدراج آفة الفساد، بمختلف أشكاله وتمظهراته، في منحنى تنازلي قوي ومستدام، باعتباره السبيل الأوحد لتحرير الطاقات الكاملة، من أجل تنمية قوية ودامجة ومستدامة، وكفيلة بتلبية الاحتياجات الملحة والانتظارات المشروعة لجميع مواطنينا وتطلعاتهم نحو حياة كريمة ومزدهرة.

محمد البشير الراشدي

[استحضار المسار] تعيين أعضاء الهيئة وأمينها العام ودخول القانون رقم 46.19 حيز التنفيذ

[بلاغ الديوان الملكي] تعيين أعضاء مجلس الهيئة وأمينها العام – مقتطف

بعد تعيين رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في شهر دجنبر 2018، و تعيين أعضائها و أمينها العام في أكتوبر 2022، يكون القانون رقم 46.19 الذي تمت المصادقة عليه بإجماع البرلمان بغرفتيه خلال شهر مارس 2021، قد دخل حيز التنفيذ، مفسحا المجال للتفعيل الكامل لهذه الهيئة، تجاوبا مع مقتضيات الدستور، خاصة منها فصليه 36 و167.

> وتهدف هذه التعيينات الملكية إلى استكمال تركيبة هذه المؤسسة الوطنية، وتمكينها من النهوض بالمهام التي يخولها لها الدستور، لاسيما في مجالات تنفيذ سياسات محاربة الفساد، والمساهمة في تخليق الحياة العامة، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة وثقافة المرفق العام وقيم المواطنة المسؤولة.
>
> بلاغ الديوان الملكي، 24 أكتوبر 2022

مجلس الهيئة

بالإضافة إلى رئيس الهيئة الذي تم تعيينه من قبل صاحب الجلالة في شهر دجنبر 2018؛

أربعة أعضاء تم تعيينهم من طرف جلالة الملك بمقتضى ظهير: السيد عبد السلام العماني، السيدة نادية عنوز، السيدة دنيا بنعباس التعارجي، السيد عبد الصمد صدوق؛

أربعة أعضاء تم تعيينهم من طرف رئيس الحكومة بمقتضى مرسوم: السيدة غيتة لحلو، السيدة نعيمة بنواكريم، السيد رشيد المدور، السيد عبد المنعيم محسيني؛

عضوان معينان بقرار لرئيس مجلس النواب: أمينة الفكيكي والسيد نور الدين مؤدب؛

عضوان معينان بقرار لرئيس مجلس المستشارين: السيدة رابحة الزدكي والسيد عبد الخالق الشماشي.

كما عين صاحب الجلالة السيد أحمد العمومري أمينا عاما للهيئة.

[تشكيل وتنصيب أجهزة الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها]

تقوم الهيئة الوطنية للنزاهة، منذ تفعيل القانون 46.19 الذي يؤطر عملها ويُقعد هياكلها، بأداء مهامها في إطار الأجهزة التالية:

- **رئيس الهيئة:** يعين بظهير شريف لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويعتبر الناطق الرسمي باسم الهيئة وممثلها القانوني؛ وقد تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بتعيين السيد محمد البشير الراشدي رئيسا لهذه الهيئة في 13 دجنبر 2018.

  وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الهيئة عين ثلاثة نواب من بين أعضائه لمساعدة الرئيس في أداء مهامه؛ حيث يمارسون مهامهم بصفة دائمة وكامل الوقت بالهيئة.

  وبموجب قرار المجلس عدد 06-م هـ.2022/03، عين المجلس السيدة نادية عنوز والسيدين عبد الخالق الشماشي ورشيد المدور نوابا للرئيس.

- **اللجنة التنفيذية:** لجنة دائمة تحدث لدى مجلس الهيئة، تتكون من الرئيس ونوابه الثلاثة المعَيّنين من قبل المجلس، تقوم بدراسة ملفات القضايا المتعلقة بحالات الفساد، المعروضة عليها من قبل الرئيس، في ضوء المحاضر المنجزة في شأنها من طرف مأموري الهيئة، في إطار عمليات البحث والتحري المكلفين بها.

- **مجلس الهيئة:** يتوفر على سلطة التوجيه والتداول والإشراف ومراقبة أعمال أجهزة الهيئة. يتألف هذا المجلس، بالإضافة إلى رئيس الهيئة، من 12 عضوا، يعينون لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

- **اللجان الموضوعاتية:** لجان يحدثها مجلس الهيئة من أجل مساعدته على القيام بمهامه، يحدد تأليفها واختصاصاتها بقرار للمجلس. وقد أحدث المجلس بموجب قراره عدد 07-م هـ.2022/03 اللجان الموضوعاتية الخمس التالية:

  - اللجنة المكلفة بالمجال الاقتصادي وتطوير النزاهة والشفافية والحكامة الجيدة في القطاعين العام والخاص، وقد اختار المجلس منسقة لها السيدة أمينة الفكيكي؛
  - اللجنة المكلفة بتنمية التنشئة والتكوين على قيم النزاهة والشفافية، وبتتبع تطوير وسائل التفاعل والشراكة مع الأطراف المعنية ومع المجتمع المدني ومنابر الإعلام؛ وقد اختار المجلس منسقة لها السيدة نعيمة بنواكريم؛

- اللجنة المكلفة بتتبع إصلاح التشريع الوطني وملاءمته مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي صادق أو قد يصادق عليها المغرب؛ وقد اختار المجلس منسقا لها السيد عبد المنعيم محسيني؛
- اللجنة المكلفة بمجال رصد وتعميق المعرفة، يفوض لها المجلس تتبع نتائج أشغال مرصد الهيئة واتخاذ القرارات المناسبة بشأن مآلاتها؛ وقد اختار المجلس منسقا لها السيد عبد الصمد صدوق؛
- اللجنة المكلفة بالتدقيق والمراقبة، تضطلع، على الخصوص، بإجراء تقييم دوري للمطابقة والأداء، وتقديم توصيات لتعزيز الحكامة الداخلية للهيئة، وقد اختار المجلس منسقة لها السيدة دنيا بنعباس التعارجي.

- **مرصد الهيئة**، جهاز محدث بمقتضى القانون. ويضطلع بتتبع ودراسة مختلف أشكال ومظاهر الفساد، لتعميق المعرفة الموضوعية حياله، وتطويق الظاهرة وتقييم انعكاساتها.

12
اجتماعا
للمجلس

[مجلس الهيئة ولجانه]
نشاط مكثف خلال سنة 2023

77
اجتماعا للجان
الدائمة بما فيها
اللجنة التنفيذية

عقد مجلس الهيئة خلال ما بين نهاية سنة 2022 وسنة 2023 اثني عشر (12) اجتماعا، صادق المجلس فيها على 28 قرارا يمكن تصنيفها حسب موضوعاتها كما يلي:

قرارات متعلقة بالمراجع والنصوص التنظيمية للهيئة

- القرار رقم03 /م هـ .2022/02: المصادقة على النظام الأساسي للموارد البشرية للهيئة؛
- القرار رقم 05/م هـ.2022/03: المصادقة على مشروع النظام الداخلي للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها؛
- القرار رقم 08/م هـ.2022/04: المصادقة على مشروع النظام الخاص بالصفقات للهيئة؛
- القرار رقم 05 مكرر/م هـ.2022/04: المصادقة على تدقيق المواد 30 و31 و48 و49 للنظام الداخلي للهيئة في الصيغتين العربية والفرنسية، مع اعتماد تسمية officiers de l'Instance في النص الفرنسي مقابلا لعبارة مأموري الهيئة؛
- القرار رقم 09/م هـ.2023/05: المصادقة على مدونة قيم وأخلاقيات أعضاء وموظفي ومأموري الهيئة "نزاهة"؛
- القرار رقم 11/م هـ. 2023/7: المصادقة على تعديل المادة 60 من النظام الداخلي؛
- القرار رقم 12/م هـ. 2023/7: المصادقة على تعديل المادة 39 من نظام الصفقات للهيئة؛
- القرار رقم 18/م هـ. 2023/9: المصادقة على المذكرة التعقيبية لمجلس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها على رسالة الأمانة العامة للحكومة والملاحظات المرفقة بخصوص النظام الداخلي للهيئة.

قرارات متعلقة بالأجهزة والهياكل التنظيمية للهيئة

- القرار رقم 02/م هـ .2022/02: المصادقة على الهيكل التنظيمي للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها؛
- القرار رقم 06/م هـ.2022/03: انتخاب السيدة نادية عنوز والسيدين عبد الخالق الشماشي ورشيد المدور نوابا لرئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها؛
- القرار رقم 07/م هـ.2022/03: إحداث وتأليف اللجان الدائمة طبقا لمقتضيات المادتين 49 و50 من النظام الداخلي.

قرارات متعلقة باتفاقيات ومذكرات التعاون

- القرار رقم 01/م هـ.2022/01: المصادقة على مشروع الاتفاقية المزمع توقيعها مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛
- القرار رقم 13/م هـ. 2023/7: المصادقة على مذكرة التفاهم بين الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها والبنك الدولي؛
- القرار رقم 19/م هـ. 2023/10: المصادقة على اتفاقية تعاون بين الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها والهيئة الوطنية للمعلومات المالية؛
- القرار رقم 20/م هـ. 2023/10: المصادقة على اتفاقية تعاون بين الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها واللجنة الوطنية المستقلة للوقاية ومحاربة الرشوة لدولة الجيبوتي.

قرارات متعلقة بتقارير وآراء الهيئة

- القرار رقم 14/م هـ. 2023/8: المصادقة على التقرير السنوي برسم سنة 2022؛
- القرار رقم 15/م هـ. 2023/8: المصادقة على التقرير الموضوعاتي المتعلق ب"التحول الرقمي ركيزة أساسية للشفافية ومكافحة الفساد"؛
- القرار رقم 16/م هـ. 2023/8: المصادقة على التقرير الموضوعاتي المتعلق ب" تنازع المصالح في ممارسة الوظائف العمومية: من أجل منظومة ناجعة للتأطير والمعالجة والضبط "؛
- القرار رقم 17/م هـ. 2023/8: المصادقة على التقرير الموضوعاتي المتعلق ب " الصحافة الاستقصائية: من أجل دور فاعل في مكافحة الفساد"؛
- القرار رقم 21-م هـ. 2023/11: المصادقة على مشروع رأي الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بخصوص المسودة المتعلقة بمشروع قانون حول التصريح الإجباري بالممتلكات؛
- القرار رقم 22-م هـ. 2023/11: المصادقة على مشروع رأي الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بخصوص مسودة مشروع قانون بشأن الوقاية من تنازع المصالح؛
- القرار رقم 23-م هـ. 2023/11: المصادقة على مشروع رأي الهيئة بخصوص مشروع قانون رقم 61.20 المتعلق بحماية الموظفين العموميين المبلغين عن أفعال الفساد بالإدارات العمومية.

قرارات متعلقة بالميزانية وبرامج عمل الهيئة ولجنها الدائمة

- القرار رقم04/م هـ .2022/02: المصادقة على ميزانية الهيئة برسم سنة 2023؛
- القرار رقم 10/م هـ.2023/05: المصادقة على برنامج العمل المحين للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم سنة 2023؛
- القرار رقم 10 مكرر/م هـ.2023/06: المصادقة النهائية على الصيغة المدققة لبرنامج العمل للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم سنة 2023؛
- القرار رقم 24-م هـ. 2023/11: المصادقة على برنامج عمل اللجنة المكلفة بتتبع إصلاح التشريع الوطني وملاءمته مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها أو قد تصادق عليها المملكة المغربية؛
- القرار رقم 25-م هـ. 2023/12: المصادقة على مشروع ميزانية الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وبرامج عملها برسم سنة 2024؛
- القرار رقم 26-م هـ. 2023/12: المصادقة على ميثاق تنظيم وإنجاز مهام اللجنة الدائمة لدى مجلس الهيئة المكلفة بالتدقيق والمراقبة.

[ظاهرة الفساد]

أرقام مقلقة على المستوى الدولي

انعكاسات الفساد تشكل وضعا مقلقا على جميع المستويات: الدولية والقارية والوطنية

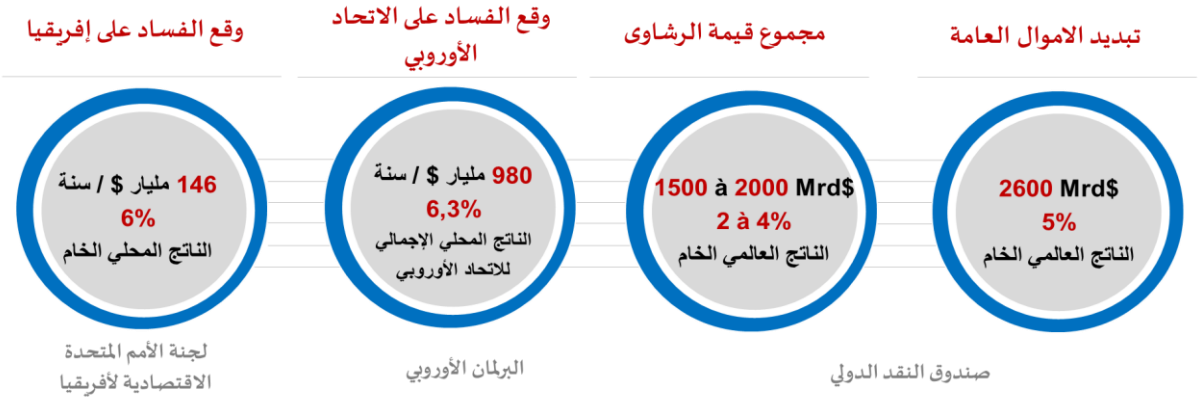

← يستفاد من هذه المؤشرات استمرار تدهور وضعية الفساد في العالم؛ حيث ما زال الفساد يلقي بثقله على الغالبية العظمى من الدول.

معطيات وضعية الفساد على المستوى الوطني تظل، في مجملها، غير مرضية

استقراء نتائج مؤشر مدركات الفساد على المستوى الوطني

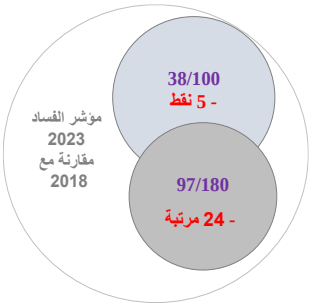

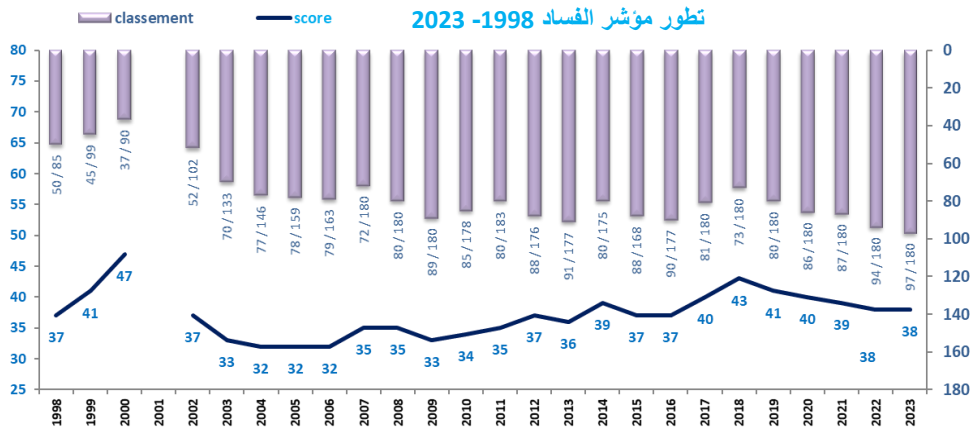

← يلاحظ أنه على مدى عقدين من الزمن، ظلت وضعية المغرب في حالة ركود تام مع بعض التذبذب في اتجاه الصعود أو النزول.

[أعمال الهيئة وإصداراتها – أهم الإنجازات]

التقرير السنوي للهيئة برسم سنة 2022 والتقارير الموضوعاتية المصاحبة

التقرير السنوي للهيئة برسم سنة 2022: *سنة محورية تميزت بتنصيب هياكل الهيئة، وتدعيم استقلاليتها، وتعزيز مشروعية وفعالية قراراتها.*

جاء هذا التقرير، الذي يعتبر الأول بعد دخول القانون رقم 46.19 حيز التنفيذ وتنصيب الأجهزة التداولية للهيئة، لِيُواصل تأصيل خطاب مؤسسي يتميز بالموضوعية القائمة على تطوير التشخيص وتنويعه، والتقييم البنَّاء المفضي إلى تثمين الإنجازات والوقوف على أسباب النواقص وتقديم البدائل الناجعة والقابلة للتنفيذ. على هذا الأساس، تم إعداد هذا التقرير وفق مقاربة منهجية تتمحور حول خمسة أقسام يمكن تلخيصها كالتالي:

القسم الأول المتعلق بتشخيص تطور الفساد دوليا و إقليميا ووطنيا: اعتمدت فيه الهيئة على المؤشرات والتقارير الدولية والوطنية ذات الصلة من جهة، وعلى دراستها وتحليلها وتحديثها للبيانات المفصلة لمصادر المؤشرات الدولية المعترف بها، من جهة ثانية. كما تم تعزيز هذا التشخيص باستغلال نتائج **البحث الوطني حول الفساد** الذي أطلقه مرصد الهيئة في عام 2022 في قسمه المتعلق بالمغاربة المقيمين في المغرب والمواطنين القاطنين بالخارج. اعتمادا على هذا التشخيص، ومن خلال رصد التقاطعات بين مختلف المعطيات والبيانات، سجلت الهيئة الانعكاسات الخطيرة للفساد التي تمتد إلى إضعاف دينامية التنمية وإعاقة هياكل الإنتاج وتعميق الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية.

القسم الثاني المتعلق بتتبع تنفيذ وتقييم الاستراتيجيات والسياسات العمومية: يعكس التزام الهيئة بتتبع وتقييم السياسات العمومية ذات الصلة بشكل عام، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بشكل خاص؛ حيث واصلت الهيئة **تقييمها لهذه الاستراتيجية**، مُنطلِقة من تقييم معمق لنقاط القوة وللإنجازات من جهة، ولنقط الضعف وأسباب محدودية الأثر من جهة ثانية. كما أوصت الهيئة، في إطار إثراء **خارطة طريق اللجنة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال 2023-2026**، ببرنامج عمل يتضمن مجموعة من العمليات والإجراءات المبنية على تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص، مع توجيه الجهود نحو التلاؤم مع مبادئ ومعايير النزاهة والوقاية من الفساد، بالإضافة إلى النهوض بالتوعية وتعبئة الفاعلين في القطاع العام والخاص قصد الالتزام بعمليات مهيكلة للوقاية من الفساد. كما أدرج برنامج العمل المقترح من طرف الهيئة والمعتمد من قبل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، آليات للطعن والتبليغ وإثارة الانتباه.

القسم الثالث المتعلق بالحكامة المؤسساتية للهيئة وتفعيل الاشتغال و إنتاج القرار الجماعي لأجهزتها: يستند هذا المحور إلى مقتضيات القانون رقم 46.19 المتعلق بالهيئة، لإرساء تنظيم مؤسساتي محكم يضمن

النجاعة والفعالية والمشروعية في اتخاذ القرار؛ حيث يتم توزيع الأدوار بشكل دقيق بين أجهزتها الرئيسية الممثلة في **المجلس، والرئيس بمساعدة الأمين العام واللجان الدائمة واللجان المختصة، عند الاقتضاء.** وقد تضمن هذا القسم أيضا المعطيات المتعلقة بتعيين الأعضاء وتأديتهم لليمين القانونية، قبل الانصراف نحو تفصيل المقتضيات المتعلقة بالحكامة المؤسساتية للهيئة وهيكلة أجهزتها. ورغم أن هذا التقرير لا يغطي إلا مدة الشهرين الفاصلين بين تعيين أعضاء الهيئة ونهاية سنة 2022، فقد عرف نشاط أجهزة الهيئة حصيلة غنية.

القسم الرابع المتعلق بأنشطة الهيئة الوظيفية في مجال دعم قدراتها: بادرت الهيئة، في إطار التعاون على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، **بالنهوض بالشراكات مع مجموعة متنوعة من المؤسسات والمنظمات الدولية.** كما واصلت تنزيل الاستراتيجية الخاصة بهيكلة عملها ووضع برنامج عمل يتجاوب مع مهامها وأدوارها. وتوجهت جهود الهيئة أيضا إلى تطوير **استراتيجيتها متعددة السنوات في مجال التواصل**، متضمنة لمبادئ التحسيس والتعبئة ونشر قيم النزاهة والحكامة المسؤولة. كما وضعت استراتيجيتها في المجال الرقمي برسم سنوات 2023-2025.

واستكمالا لآليات اشتغالها الوظيفية والنهوض بقدراتها التنظيمية، واصلت الهيئة تنمية رأسمالها البشري بما يقتضيه الأمر من تعبئة الموارد المالية الضرورية وعقلنة التدبير المالي والإداري.

القسم الخامس المتعلق بتوصيات ومقترحات الهيئة: من أجل تجاوب فاعل في إطار الالتقائية والتكامل المؤسسي: بهدف تعزيز أسس أعمالها ذات الصلة بالتوجيه والإشراف والتنسيق واعتماد سياسات عمومية في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، وضمانا لشروط مثلى كفيلة بتجاوب الأطراف المعنية مع توصيات الهيئة، حددت هذه الأخيرة المجالات المعنية بالتعاون والتنسيق، والقنوات والجهات المعنية، والتي تتضمن قناة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وفي هذا الإطار، أعدت الهيئة، بالتشاور مع مصالح رئيس الحكومة، مشروع مرسوم يهدف إلى إرساء الإطار المؤسساتي الجديد الذي يستجيب للمتطلبات الاستراتيجية ويأخذ بعين الاعتبار المقتضيات الدستورية، وفي مقدمتها المقتضيات التي نص عليها القانون رقم 46.19. ومن بين القنوات الأخرى التي حددتها الهيئة، نجد قناة المندوبية السامية للتخطيط والمحاكم المالية وهيئات التفتيش العام، وذلك بهدف تعزيز التعاون والتنسيق بخصوص المهام المرتبطة بالتشخيص وتعميق المعرفة بظاهرة الفساد، وكذا المهام المرتبطة بالرصد وتبادل المعلومات في مجال الأبحاث والتحريات. كما أوصت الهيئة بفتح قنوات تنسيقية مع الحكومة ومع القطاعات المعنية، خاصة من أجل اعتماد وتفعيل السياسات العمومية ذات الطابع القطاعي. وأوصت الهيئة أيضا بإرساء قناة تنسيقية مع المؤسسة التشريعية، خاصة مع غرفتي البرلمان ولجانها المعنية، لتوطيد التعاون والتنسيق بخصوص المهام المتعلقة بالملاءمة مع الاتفاقيات والمواصفات المعيارية الدولية. كما اعتبرت الهيئة، في الأخير، أمرا مهما توطيد العمل التنسيقي مع رئاسة النيابة العامة لتثبيت أسس التعاون بخصوص المهام المتعلقة بالقيام بالأبحاث والتحريات والإحالات على النيابات العامة المختصة للقضايا ذات الطابع الجنائي المرفوعة إليها من قبل الهيئة.

[أعمال الهيئة وإصداراتها-أهم الإنجازات]

نظرة مركزة على البحث الوطني حول الفساد

تشخيص وضعية الفساد على الصعيد الوطني: قامت الهيئة ببحث وطني حول الفساد يتعلق بالمغاربة القاطنين والمغاربة المقيمين بالخارج بالإضافة إلى المقاولات، بهدف تعميق المعرفة الموضوعية بمفهوم الفساد في المغرب وتطوير آليات فعالة لمواجهته. وقد عرف هذا البحث الميداني تجميع معطيات تهم عينة تمثيلية شملت ما يناهز **5000** من المواطنين القاطنين بالمغرب خلال الفترة الممتدة من شهر أكتوبر إلى شهر دجنبر 2022، بالإضافة إلى عينة همت المغاربة المقيمين بالخارج والتي تتكون من **1000** مواطنا أثناء تواجدهم بالمغرب خلال شهري يوليوز وغشت 2022. أما فيما يخص البحث الميداني المتعلق بالمقاولات وبحاملي المشاريع فقد تم إنجازه خلال الفترة الممتدة بين 02 ماي 2023 إلى 03 غشت 2023 وشمل عينة تتكون من **1100** مقاولة.

وقد أسفرت نتائج هذه الدراسة الميدانية عن رصد مستويات **انطباع سلبي حول ظاهرة الفساد**؛ حيث تبين، من خلال أبرز المعطيات، أن الفساد يحتل المرتبة السادسة من بين الانشغالات الرئيسية لدى المواطنين المقيمين، والمرتبة الثانية بالنسبة للمغاربة القاطنين بالخارج، والمرتبة الثامنة لدى المقاولات المستجوبة. كما يبقى إدراك الفساد مرتفعا إلى جد مرتفع، مع تسجيل بعض الاختلافات بين القطاعات؛ حيث يأتي **قطاع الصحة في المقدمة تليه الأحزاب السياسية فالحكومة فالبرلمان فالنقابات**. كما تعرف بعض المجالات مستوى انتشار واسع للفساد كالتوظيف والتعيينات وتطور المسار المهني في القطاع العام وفي الإعانات الاجتماعية. وبالنسبة للمقاولات، يأتي في المقدمة مجال الحصول على الرخص، والمأذونيات (الكَريمات) والرخص الاستثنائية والصفقات العمومية.

أما فيما يخص أسباب الفساد، تمحور الإدراك حول الرغبة في الثراء السريع، وبطء الإجراءات، وانعدام روح المواطنة وضعف الوازع الأخلاقي، وتعقيد الإجراءات، وضعف الأجور، والفقر، **وانعدام الرقابة والمحاسبة، وغياب العقوبات**.

وبالنسبة للمقاولات، تتمحور تبريرات تقديم الرشاوى بالدرجة الأولى حول الولوج إلى الخدمات التي تندرج ضمن الحقوق التي يتمتعون بها، وتتبع تسريع المساطر أو الحصول على امتياز تنافسي.

بالنسبة للشكايات والتبليغات، فتظل ضعيفة؛ حيث تمثل ما بين **4% إلى 6% من الفئة المستجوبة**، وذلك على خلفية التهوين من الفساد وانتشاره، وعدم جدوى تقديم شكاية أو تبليغ، والخوف من الانتقام

المحتمل. وتتقاسم المقاولات أسبابا مماثلة، تهم أساسا عدم جدوى فعالية الشكايات والتبليغات، وتفشي الظاهرة، والتوجس من الانتقام، باعتبارها أسبابا تحول دون القيام بالتبليغ.

أما فيما يتعلق بجهود الدولة في محاربة الفساد والوقاية منه، فإن نسبة كبيرة من المواطنين وكذا المقاولات المستجوبة ترى أن المجهودات المبذولة لمكافحة الفساد، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، تظل غير فعالة. وفي هذا الإطار يرى المواطنون أن **تطبيق القوانين المتعلقة** بمحاربة الفساد وتربية وتوعية المواطنين حول الفساد وتعزيز المراقبة والتفتيش وتسهيل التبليغ عن أفعال الفساد **وحماية المبلغين والشهود**، هي أهم الإجراءات الكفيلة بمكافحة الفساد بشكل فعال في المغرب.

[أعمال الهيئة وإصداراتها - أهم الإنجازات]

تقارير موضوعاتية مصاحبة للتقرير السنوي [3/1]

تعمل الهيئة على مر افقة تقاريرها السنوية بمجموعة من التقارير الموضوعاتية التي تنصب على مواضيع مهيكلة وذات أهمية قصوى في إرساء دعامات جيل جديد لاستر اتيجية الوقاية من الفساد ومحاربته. خلال سنة 2022، تم اختيار ثلاثة تقارير موضوعاتية، يمكن تقديمها كما يلي:

"تنازع المصالح في ممارسة الوظائف العمومية: من أجل منظومة ناجعة للتأطير والمعالجة والضبط"

يندرج هذا التقرير ضمن المشاريع المنضوية في إطار توجُّه الهيئة الاستراتيجي المتعلق **بتجفيف بؤر الفساد**، والذي يروم النهوض بآليات احترازية وردعية لتطويق ومحاصرة الانحرافات والتجاوزات المحتملة التي قد تُفرزها ممارسة الوظائف العمومية؛ وهو التوجُّه الاستراتيجي الذي قدَّمت الهيئةُ في إطاره منظورها بخصوص بناء منظومة جديدة للتصريح بالممتلكات، وتقعيد رؤية تأصيلية لمكافحة الإثراء غير المشروع. وقد جاء التقرير الحالي ليؤكد على أن **إرساء منظومة متكاملة لتأطير ومعالجة وضبط وضعيات تنازع المصالح**، يستدعي وضع إطار تشريعي عام يحدد المفاهيم ويؤطر هذا المجال من خلال محورين أساسيين:

- **محور التصريح والمعالجة والتحقق والتصحيح والتسوية**؛ وقد انصرف الاقتراح فيه إلى اعتماد المبادئ والأحكام التي تتوخى التحديد الهادف للفئات الخاضعة والأشخاص الملزمين، ورصد لائحة المحظورات التي تحول دون نشوء وضعيات تنازع المصالح، واستشراف لائحة معلوماتية غير حصرية حول مختلف وضعيات تنازع المصالح، واعتماد آليات للتصريح واتخاذ إجراءات للوقاية، مع توضيح الصلاحيات التي يتعين منحها للهيئة المختصة في هذا المجال. واستنادا إلى مقتضيات الدستور، وخاصة منها الفصل 36، جاء هذا المحور متضمنا اقتراح تعيين الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها كجهة مختصة بتدبير آليات الوقاية من تنازع المصالح مع تحديد الصلاحيات المخولة لها في هذا المجال.

- **محور الضبط ورصد المخالفات والمعاقبة عليها**؛ وتضمَّن ترتيب جزاءات متناسبة على مخالفة الضوابط المنصوص عليها لمعالجة وتأطير تنازع المصالح، تتراوح بين العقوبات التأديبية أو المالية أو الإدارية، كما كرس المعالجة الجنائية لحالات التغليب الفعلي للمصلحة الخاصة على المصلحة العامة وما يترتب عنه من تحقيق منافع غير مشروعة.

[أعمال الهيئة وإصداراتها - أهم الإنجازات]

تقارير موضوعاتية مصاحبة للتقرير السنوي [3/2]

"التحول الرقمي؛ رافعة للشفافية ومكافحة الفساد"

استناداً إلى التجارب الدولية والدراسات المدققة وتحليلات البيانات حول التحول الرقمي من جهة، وتطور ظاهرة الفساد في مختلف دول العالم، من جهة ثانية، يسلط هذا التقرير الضوء على الترابط القوي بين التحول الرقمي والوقاية من الفساد ومحاربته. ويقدم هذا التقرير، بالاعتماد على مختلف الاستراتيجيات التي تم وضعها في القطاعين العام والخاص، وعلى السياسات المعتمدة من طرف المغرب في هذا المجال، تحليلا لتطور التحول الرقمي في المغرب، ورصدا للتحديات الرئيسية التي يتعين مواجهتها، بهدف الوصول إلى صياغة توصيات نافذة، كفيلة بالتجاوب مع مختلف الرهانات، وفق منظور يُدمج بشكل متماسك وشامل البُعدين المتعلقين بالتحول الرقمي والوقاية من الفساد؛ حيث جاءت هذه التوصيات موزعة على ثلاث مجموعات تغطي:

أ) الإطار الاستراتيجي الذي يعد شرطا أساسيا، لا سيما من خلال رؤية شمولية ومندمجة، وإشراف من مستوى عال، وحكامة مناسبة؛

ب) حتمية المواكبة وقيادة التغيير، لا سيما من خلال تعزيز وتثمين الرأسمال البشري، وتوطيد الإطار التنظيمي والمعياري، والتحسيس والتواصل، بالإضافة إلى الأعمال المحفِّزة على الانخراط والالتزام الجماعي؛

ج) وثلاثة أصناف من التوصيات ذات الآثار المباشرة على الشفافية والنزاهة والوقاية من الفساد ومكافحته، والتي تتوخى إرساء منظومة لتحول رقمي موجَّه للمواطنين، وداعِم لإصلاحات جذرية، ومرتكز على الثقة الرقمية، ومُتيح لانفتاح البيانات.

وعمليا، ينبغي أن تشكل الحاجة إلى توجيه التحول الرقمي نحو المواطن محورًا توجيهيًا ومهيكِلا. ويظل هذا الأمر رهينا بـ: أ) اعتماد مقاربة مرتكزة على المواطن في جميع المراحل، ب) تحسين جودة الخدمات العمومية، والتحقق من الوقع الإيجابي، وإرساء آليات للتقييم، و ج) تيسير الإدماج الرقمي لمختلف شرائح المواطنين. كما يتعين أن يكون التحول الرقمي داعما لإصلاحات عميقة وجذرية، كفيلة بأن تذكي دينامية التغيير التي لا محيد عنها فيما يتعلق بالنزاهة ومكافحة الفساد. ويؤكد التقرير، بهذا الخصوص، على تسريع الأوراش المهيكِلة، مثل: أ) تبسيط المساطر، ب) حماية الأموال العامة وشفافية الميزانية، ج) تعزيز الأخلاقيات في مجال الأعمال، د) المشاركة الرقمية والإبلاغ الرقمي باعتبارهما ضامنين لانخراط ومشاركة المواطنين، ونشر المعطيات المتعلقة بالحياة السياسية، وتعزيز أمن وسائل الإبلاغ .من ناحية أخرى، يشدد التقرير على أن نجاح التحول الرقمي يمر أيضًا عبر أ) إرساء أسس الثقة الرقمية، ب) تسريع تنفيذ البيانات المفتوحة وتوحيدها وتقاسمها، ج) الإدماج القوي للتكنولوجيات المتقدمة والابتكار، لمزيد من الكفاءة ولمواجهة تعقيدات الظاهرة واستباق تطورها.

[أعمال الهيئة وإصداراتها - أهم الإنجازات]

تقارير موضوعاتية مصاحبة للتقرير السنوي [3/3]

"الصحافة الاستقصائية: من أجل دور فاعل في مكافحة الفساد"

يروم هذا التقرير المساهمة في إثارة الاهتمام بهذا النوع الصحفي والعمل على توفير أرضية لتشجيع بروزه بمزيد من الاحترافية والمسؤولية، ليضطلع بدور وازن في التبليغ وإثارة الانتباه إلى بؤر ومعاقل الفساد.

وفي هذا الإطار، خلص هذا التقرير إلى العديد من التوصيات التي يمكن إيجازها فيما يلي:

- تعزيز حرية الصحافة والنشر، في إطار التطبيق الإيجابي للقانون المنظم للمهنة، بما يسمحُ للصحفيين بإنجاز مهامهم بمهنية ويقوي إحساسهم بأنهم شركاء في مكافحة الفساد؛

- تفعيل أكثر انفتاحا للقانون المتعلق بالحصول على المعلومات، مما من شأنه مساعدة الصحفيين الاستقصائيين في بناء فرضياتهم والشروع في تحقيقاتهم؛

- اعتبار المنابر الإعلامية قناة مفتوحة للتبليغ وتزويد سلطات إنفاذ القانون بالمعلومات، مع مراعاة احتواء المعلومات المقدمة على ادعاءات معقولة بالاشتباه.. وينسجم ذلك مع مبدئ إعطاء الأولوية لتوفير لمعلومة، وافتراض حسن النية في المبلغ، ومعاقبة الحالات التي يثبت فيها أن التبليغات خاطئة أو تنطوي على ادعاءات كيدية؛

- مواكبة المقاولات الصحفية وتشجيعها على بناء نموذج اقتصادي متحرر من أي تأثير محتمل على استقلالية وموضوعية العمل الصحفي؛

- إيلاء الأهمية للتكوين الأساسي والتكوين المستمر في مجال الصحافة الاستقصائية؛

- تشجيع الأجيال السابقة من الصحفيين الاستقصائيين المتمرسين على المساهمة في تدوين ونشر تجاربهم وتكوين الأجيال الجديدة، بما يعزز تراكم الممارسة ويوسع مجالات نقل المعرفة في هذا المجال؛

- تشجيع التعاون والتنسيق بين وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني للنهوض بالصحافة الاستقصائية في القضايا ذات الأهمية المجتمعية البالغة، وخاصة منها ما يتعلق بالفساد.

[تسليط الضوء على موضوع محدد]

التوجهات الاستر اتيجية لسياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، مقاربة جديدة في صلب السياسات العمومية

واصلت الهيئة جهودها لوضع الإطار العام للتوجهات الاستر اتيجية الجديدة لسياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته. ويتمحور هذا الإطار المتسق، الذي تشكل في سياق من التكامل والشمول والإلتقائية، حول رؤية وست ركائز متر ابطة مدعومة بمحورين عرضانيين.

تمثل التوجهات الاستراتيجية الجديدة لسياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته خلاصة الأعمال التي أنجزتها الهيئة خلال السنوات الخمس الماضية. وفي هذا الإطار تم إجراء دراسات وتحليلات معمقة لوضعية ظاهرة الفساد وتطورها على مدى العقدين الأخيرين وتحديثها سنويا، وذلك بالاستناد إلى البيانات التفصيلية المتاحة عن الظاهرة وتلك المنجزة لتعميق المعرفة بشأنها. وبالموازاة مع ذلك فقد قامت الهيئة بتقييم محتوى السياسات العمومية من حيث البرامج والمشاريع والإنجازات والتحديات، وتقييم نمط حوكمة هذه السياسات وتنفيذها. كما فتحت الهيئة عدة أوراش عمل لتعميق التفكير والتحليل وصياغة الآراء والتوصيات بشأن الموضوعات والمجالات الهيكلية ذات الأهمية القصوى لتأسيس هذه التوجهات الاستراتيجية.

بناء على نتائج هذه الأعمال المنبثقة عن التوجهات الاستراتيجية الجديدة، فإن الهيئة ستطلق خلال الأسابيع القادمة عملية تشاورية واسعة النطاق مع جميع السلطات والجهات المعنية؛ حيث تولي الهيئة أهمية بالغة للانفتاح على الأعمال التي قامت بها مختلف الأطراف والهيئات الوطنية والدولية، كما تعنى بتجميع ودمج آرائهم ومساهماتهم في إطار تفاعلي، بدء من التشخيص وانتهاء بصياغة وإثراء التوصيات. ومن شأن هذه المرحلة أن تساهم في إضفاء الطابع الرسمي على تلك التوجهات، من خلال ما تضمنه من تعبئة وانخراط الأطراف المعنية في التملك الجماعي للرؤية وترجمتها إلى استراتيجية وطنية من الجيل الجديد، ليتم إطلاقها ووضعها حيز التنفيذ وفق مقاربة جديدة مبنية على الفعالية والالتقائية المؤطَّرة بمبدأ التناسق المؤسسي والوظيفي الضامن لتكامل جهود جميع الهيئات والسلط والمؤسسات.

[اتفاقيات التعاون]

على المستوى الوطني

مجالات التعاون

مذكرة تفاهم مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج

الرباط

- **تستهدف مذكرة التفاهم** تعزيز التعاون والتنسيق والتوافق بين المؤسستين في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته بشكل عام، خاصة فيما يتعلق بالتزامات المغرب ذات الصلة وحضوره ومشاركته الدولية في هذا المجال.

يستوعب هذا الإطار الاتفاقي كذلك تتبع تفعيل التزامات المملكة ذات الصلة، بشكل خاص، بالاتفاقيات المصادق عليها وتقارير المنظمات الدولية والإقليمية في هذا المجال.

اتفاقية مع الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

الرباط

-**تستهدف هذه الاتفاقية** تعزيز وأجرأة التناسق والتكامل المؤسساتي؛

توفر إطارا لشراكة متقدمة تتيح، بشكل خاص، تقاسم المعلومات والمعطيات والوثائق، والإغناء المتبادل للتجارب والخبرات، بما يساعد المؤسستين على الاضطلاع بمهامهما ضمن الإطار القانوني المؤطر لكل منهما، توخيا لتطويق حالات غسيل الأموال ومحاصرة أفعال الفساد التي تشكل غالبا إحدى روافد غسل الأموال.

على المستوى الدولي

مجالات التعاون

مذكرة تفاهم مع سلطة المراقبة ومكافحة الفساد نزاهة *المملكة العربية السعودية*	بروتوكول اتفاق مع اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد *الغابون*	مذكرة تفاهم مع هيئة النزاهة ومكافحة الفساد *الأردن*	مذكرة تفاهم في مجال التعاون مع اللجنة الوطنية المستقلة لمنع الفساد ومكافحته *جيبوتي*	مذكرة تفاهم مع هيئة الرقابة الإدارية *مصر*	بروتوكول اتفاق مع مكتب نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون النزاهة مجموعة البنك الدولي *الولايات المتحدة الأمريكية*
- بهدف تعزيز جهود التعاون الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، وتطلعا نحو بلوغ الأهداف المشتركة في هذا المجال، أبرمت الهيئة عدة اتفاقيات للتعاون مع المؤسسات والشركاء الدوليين؛ - تلتزم الأطراف، في إطار الاحترام التام للتشريعات الوطنية، بالتعاون في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، بما يعزز مقوماتها ويغني التجارب المتبادلة فيما بينها. كما تتطلع الأطراف إلى تقاسم التجارب الفضلى بهدف تعزيز وتفعيل استراتيجيات وطنية ناجعة، وتبادل الخبرات في النهوض ببرامج التربية والتوعية، وكذا تدعيم قواعد الشفافية والأخلاقيات والمسؤولية وآليات إعطاء الحساب. - تلتزم الأطراف بالدعم المتبادل للأنشطة والندوات والمؤتمرات، وبالتنسيق خلال المشاركة في التظاهرات الإقليمية والدولية؛ - تعمل الأطراف على الارتقاء بقوانينها وبالآليات القانونية عبر الوطنية، كما تساهم في التعزيز المتبادل للقدرات عبر كل الوسائل، خاصة من خلال تنظيم دورات تكوينية وتحسيسية.					

[الحدث] لقاءات وطنية [3/1]

يناير 2024 - تقديم عرض حول التقرير السنوي برسم سنة 2022 والتقارير الموضوعاتية ونتائج الدراسة الوطنية حول الفساد في المغرب أمام لجنة مر اقبة المالية العامة بالبرلمان

09 يناير 2024، الرباط

عقدت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها لقاء تواصليا لفائدة أعضاء لجنة مر اقبة المالية العامة بمجلس النواب، للسنة الثانية على التوالي. وقد تمحور لقاء هذه السنة حول تقرير الهيئة لعام 2022 والتقارير الموضوعاتية المصاحبة له، وتم خلاله تقديم:

- ❖ تشخيص لوضعية الفساد بالمغرب، وبيان للتوصيات التي من شأنها إعطاء قوة دفع جديدة لسياسات مكافحة الفساد؛
- ❖ نظرة عامة عن محتويات التقارير الموضوعاتية، وعرض لنتائج الدراسة الوطنية حول الفساد في المغرب.

وتضمن اللقاء نقاشا غنيا وعميقا مع النواب الحاضرين حول الوضع الحالي للفساد، وتقييم السياسيات العمومية في هذا المجال، والأسباب الكامنة وراء النتائج غير المرضية. كما تم إيلاء اهتمام خاص بتوصيات الهيئة، وآفاق انخراط المغرب في استراتيجية ذات نهج جديد يضمن الفعالية وتحقيق الأهداف ذات الأثر الملموس.

[الحدث] لقاءات وطنية [3/2]

ديسمبر 2023 -تنظيم ندوة صحفية لتقديم التقرير السنوي والتقارير الموضوعاتية المصاحبة برسم سنة 2022

6 دجنبر 2023، الرباط

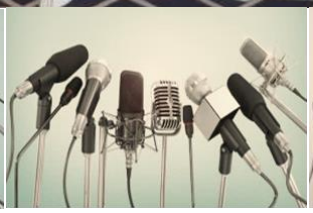

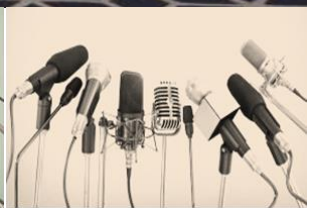

نظمت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها يوم الأربعاء 6 دجنبر 2023 **بالرباط ندوة صحفية** قدم خلالها رئيس الهيئة السيد محمد بشير الراشدي عرضا مفصلا عن التقرير السنوي للهيئة برسم سنة 2022 والتقارير الموضوعاتية المصاحبة. كما قدم السيد الرئيس خلاصات الدراسة الوطنية حول الفساد في المغرب.

وحضر هذه الندوة أعضاء من مجلس الهيئة، ونواب الرئيس، والأمين العام للهيئة.

وقد حظيت الندوة **بتغطية واسعة من طرف المنابر الإعلامية الوطنية**، حيث أثرى الصحفيون الحاضرون النقاش بأسئلتهم حول تطور ظاهرة الفساد في المغرب والتوصيات التي جاءت بها الهيئة في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته.

[الحدث] لقاءات وطنية [3/3]

نوفمبر 2023 - لقاء مع رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

21 نونبر 2023، الرباط

لقاء استراتيجي بين المؤسستين لتبادل الآراء حول آفاق التعاون والشراكة بينهما:

بشكل عام، تتطلب مكافحة الفساد إنشاء جبهة متحدة، تتحمل من خلالها جميع القوى الحيوية في الوطن مسؤولياتها؛

كما تتطلب **أبعاد التوعية والتربية والتكوين، وصلتها بمكافحة الفساد، عملاً جماعيًا** من خلال بلورة استراتيجية قائمة على نهج شامل وتشاركي، تتميز بدمج وتعبئة جميع الجهات الفاعلة المعنية. وفي هذا السياق تستشرف الهيئة تعزيز روابطها التعاونية في مجال التربية والتكوين مع مختلف الفاعلين المعنيين، وفقًا للمادة 4 من القانون 46.19، الذي يكلف الهيئة بمهمة السهر على إعداد استراتيجية وطنية متكاملة للتنشئة التربوية والاجتماعية على قيم النزاهة، ولا سيما في مجالي التربية والتكوين.

[الحدث] الساحة الوطنية

دجنبر 2023 - الندوة التحسيسية القطاعية السنوية للقطاع المالي في موضوع: " تنازع المصالح "

21 دجنبر 2023، الرباط

في إطار اتفاقية التعاون الرباعي في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته بين الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وهيئات القطاع المالي الثلاث: بنك المغرب، والهيئة المغربية لسوق الرساميل، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، وتماشيًا مع خطة العمل السنوية، نظمت الهيئة بشراكة مع هيئات القطاع المالي، يوم الخميس 21 ديسمبر 2023، **ندوة تحسيسية قطاعية حول " تنازع المصالح "**، وذلك في مركز التدريب المهني التابع لبنك المغرب.

شارك في هذه الندوة 90 ممثلًا عن قطاعات التأمين والبنوك وشركات الوساطة، بالإضافة إلى أعضاء لجنة مكافحة الفساد، **حيث تم استعراض الإطار القانوني المغربي، مع مقارنته بالممارسات الفضلى الدولية، وكذا مشاركة التدابير التي اتخذتها هيئات القطاع المالي الثلاث للوقاية من تنازع المصالح.**

[الحدث] على المستوى الدولي [2/1]

أكتوبر 2023: ندوة دولية حول موضوع:

اثنتا عشرة سنة على إعلان مراكش: تعبئة إفريقية لتعزيز دور الوقاية من الفساد

24،25 أكتوبر 2023، الرباط

نظمت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وبشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يومي الثلاثاء والأربعاء 24 و25 أكتوبر 2023 بالرباط ندوة دولية في موضوع **"اثنتا عشرة سنة على إعلان مراكش: تعبئة إفريقية لتعزيز دور الوقاية من الفساد"**، بهدف إعطاء قوة دفع جديدة للتدابير الواردة في هذا الإعلان الذي تم اعتماده في الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والذي انعقد بالمغرب سنة 2011.

وقد عرفت هذه الندوة حضور رؤساء وممثلي هيئات الوقاية ومحاربة الفساد في العديد من الدول الإفريقية التي تنتمي إلى مختلف مناطق القارة، بالإضافة إلى ممثلين عن هيئات ومؤسسات وطنية ودولية، حيث انكب المشاركون على تدارس الرهانات المطروحة على القارة الإفريقية في مجال مكافحة الفساد، والمساهمة في التفكير المعمق والرصين في المقومات التي تمكن دول القارة من القضاء على الظاهرة لتحقيق تنمية مستدامة تستجيب لتطلعات مواطنيها.

كما يطمح هذا الحدث إلى فتح آفاق التواصل والتقارب بين مختلف المشاركين، بهدف استدامة الاهتمام بهذه القضايا ومنحها العمق الضروري لتنوير صانعي القرار وتعزيز دينامية قارية قوية، مدعومة من أعلى قادة الدول، والفاعلين السياسيين، والاقتصاديين، إضافة إلى المجتمع المدني، والمنظمات الدولية المعنية في هذا المجال.

توقيع اتفاقيات شراكة في مجال الوقاية من الفساد

على هامش الجلسة الافتتاحية يوم الثلاثاء 24 أكتوبر 2023، **وقعت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها اتفاقيتي شراكة في مجال الوقاية من الفساد مع الهيئة الوطنية للمعلومات المالية ومجموعة البنك الدولي**. وتسعى الاتفاقية الأولى إلى خلق إطار قوي للشراكة بين الهيئتين الوطنيتين، يمكن من تبادل المعلومات، وإثراء التجارب، والاستثمار المشترك للخبرات عبر المعالجة المشتركة لملفات، وذلك بهدف وقف أعمال الفساد التي غالبا ما تكون أحد المصادر الرئيسية لتبييض الأموال. أما الاتفاقية **الثانية** فتروم إضفاء طابع رسمي على التعاون بين المؤسستين في مجالات متعددة، وعلى تبادل الخبرات بينها، كما تهدف إلى تحقيق التعاون والتنسيق في مجال محاربة الجريمة المالية ومحاربة الفساد، فضلا عن التكوين وإذكاء الوعي في هذا المجال من أجل إتقان أفضل لممارسات الوقاية من الفساد الذي يتطور مع توسع الشبكات المالية والتجارية الدولية.

نبذة عن إعلان الرباط

يعكس إعلان الرباط وعي وقناعة رؤساء وممثلي هيئات الوقاية من الفساد ومكافحته وممثلي المنظمات الدولية والمجتمع المدني بأهمية العمل المشترك من أجل الوقاية من الفساد ومحاربته وذلك في إطار من التعبئة الجماعية والتكامل المؤسسي ضمن رؤية مشتركة تتضمن، بالإضافة إلى الأهداف ومشاريع تحقيقها، تحديدا لأدوار ومسؤوليات كل جهة من الجهات المعنية بهذا المجال.

ويتوزع إعلان الرباط إلى ستة محاور أساسية تتمثل في الإطار الاستراتيجي الشامل للوقاية من الفساد، وضرورة إرساء أسس دولة الحق والقانون، وثقافة النزاهة، وشفافية وإصلاح المرفق العام، وعالم المال والأعمال، ثم المجتمع المدني والشباب. وقد تضمن كل محور توصيات تهدف إلى تعزيز الوقاية من الفساد في إفريقيا وحول العالم، مع التأكيد على ضرورة تنفيذها.

وقد تمت المصادقة على التوصيات الواردة في إعلان الرباط خلال الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي انعقدت خلال شهر دجنبر 2023.

[الحدث] على المستوى الدولي [2/2]

دجنبر 2023- الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

من 11 إلى 15 دجنبر 2023، أتلانتا، ولاية جورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية

ترأس السيد محمد بشير الراشدي وفدا رفيع المستوى للمشاركة في الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي انعقدت أشغالها بأتلانتا في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 15 دجنبر 2023 وشاركت فيها 190 دولة عضوا في الاتفاقية المذكورة. وقد تشكل الوفد من مسؤولين سامين من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ووزارة الداخلية، ووزارة الاقتصاد والمالية، وقطاعات ومؤسسات معنية بالوقاية من الفساد ومكافحته.

وبهذه المناسبة قدم السيد الراشدي يوم الثلاثاء 12 دجنبر 2023 في الجلسة العامة تصريحا باسم المملكة المغربية بخصوص أهم التوجهات التي اعتمدتها بلادنا من أجل مواجهة ناجعة لظاهرة الفساد.وذكّر في هذا السياق بالتقدم الذي حققه المغرب خلال السنوات الأخيرة على المستوى التشريعي والمؤسساتي والإجرائي، وذلك في إطار تنزيل التوجهات الملكية السامية في هذا المجال، مشيرا إلى أن بلادنا تؤكد التزامها باحترام المواثيق الدولية وترتقي بمكافحة الفساد إلى مستوى الأولويات الوطنية الأساسية الكفيلة بتحقيق التنمية والاستجابة لتطلعات المواطنين.

وفيما يتعلق بمبادرات المغرب في مجال التعاون الدولي، فقد أشار السيد الراشدي إلى الندوة الدولية التي عقدتها الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها يومي الثلاثاء والأربعاء 24 و25 أكتوبر 2023، بالرباط، والتي تهدف إلى إعطاء دفعة قوية جديدة لإعلان مراكش. كما دعا السيد الراشدي إلى دعم مشروع القرار التوافقي الذي تقدمت به المملكة المغربية لمتابعة إعلان مراكش، باعتباره آلية وجيهة لدعم الانخراط الدولي والإقليمي في جهود الوقاية من الفساد، وذلك بإدماجه في صلب السياسات التنموية.

عقب مفاوضات طويلة، صادقت الدول الأطراف بالإجماع على 11 قرارًا، بما في ذلك القرار المقدم من قبل المغرب حول متابعة إعلان مراكش بشأن مكافحة الفساد، والذي لقي دعما واسع النطاق، وحظي برعاية مشتركة من عدد كبير من الدول الأطراف في الاتفاقية، لا سيما الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، والمملكة المتحدة، وفرنسا)، والاتحاد الأوروبي بأعضائه الـ27، وعدد هام من دول مجموعة الـ77، ودول إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي وأوقيانوسيا وشرق أوروبا.

تسليط الضوء على قرار المغرب المتعلق بـ"متابعة إعلان مراكش بشأن الوقاية من الفساد"

يهدف هذا القرار إلى إعادة تشكيل الفريق العامل المعني بمنع الفساد وتمديد عمله حتى الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف، مع التركيز على الآثار السلبية للفساد على النساء والشباب في عام 2024. كما يهدف هذا القرار إلى تعزيز التعاون بين الهيات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد وتشجيع جهود تعزيز نزاهة ومسؤولية أنظمة العدالة الجنائية مع احترام استقلالية السلطة القضائية.

كما يحث هذا القرار على تضمين العقود بنودا لمكافحة الفساد، وعلى اتخاذ تدابير وقائية من الفساد الذي يمارسه القطاع الخاص، وعلى الوقاية من تضارب المصالح باستخدام وسائل وأدوات رقمية مبتكرة.

بالإضافة إلى ذلك، يؤكد هذا القرار على ضرورة اتخاذ تدابير قانونية وإدارية لمنع مختلف أشكال الفساد، بما في ذلك استغلال النفوذ، وسوء استغلال الوظيفة، والإثراء غير المشروع. وأخيرًا، فإن هذا القرار يدعو إلى تكثيف جهود الوقاية من الفساد ومكافحته في مجال الرياضة.

تنظيم فعالية خاصة بالمغرب:"12 عامًا بعد إعلان مراكش، قوة دفع جديدة لمكافحة الفساد"

نظمت الهيئة على هامش المؤتمر فعالية خاصة بالمغرب تتعلق بقرارات إعلان مراكش التي تظل قرارات ذات أهمية بالغة وتتطلب قوة دفع جديدة لتعزيز جهود الدول الأطراف في مجال مكافحة الفساد. وفي هذا السياق، تمحورت هذه الفعالية حول ثلاثة مجالات رئيسية؛ أولها أهمية الوقاية كأحد الركائز الرئيسية في مكافحة الفساد، وثانيها تبادل الشبكات الدولية والمنظمات المعنية بمكافحة الفساد لمنظورات وآفاق جديدة بشأن الوقاية من الفساد. أما ثالثها فهو الدور الحيوي للتعاون في مكافحة الفساد من خلال المساعدة التقنية وتعزيز القدرات، ولا سيما في مجال الوقاية من الفساد.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تنظيم العديد من اللقاءات الثنائية، بما في ذلك مع MOBIN - AFA - OCDE ، وهيئة الرقابة ومكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية، وجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان، وكذا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بحضور مديرته التنفيذية - السيدة والي.

[الحدث] التعاون الثنائي

أكتوبر 2023-توقيع اتفاقية تعاون بين الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها واللجنة الوطنية المستقلة لمنع الفساد ومكافحته لدولة جيبوتي.

26 أكتوبر 2023، الرباط

قامت الهيئة، ممثلةً برئيسها السيد محمد بشير الراشدي، بتوقيع مذكرة تفاهم مع اللجنة الوطنية المستقلة لمنع الفساد ومكافحته لدولة جيبوتي، برئاسة السيدة بدرية زكريا شيخ إبراهيم، وذلك خلال زيارتها الرسمية للرباط في 26 أكتوبر 2023. ويكمن هدف هذا التعاون في توحيد الجهود المشتركة بين الطرفين في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، انطلاقا من مبادئ الصداقة والمنافع المتبادلة واحترام القوانين الدولية والوطنية.

[الهيئة في المنابر الإعلامية]

يتحدثون عنا

[بالأرقام] حضور الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في وسائل الإعلام والمنابر الصحفية خلال شهري دجنبر 2023 ويناير 2024

متابعات إعلامية لتغطية التظاهرات

1108 مقالا صحفيا ذكرت فيه الهيئة
- 668 في دجنبر
- 450 في يناير

467 وسيلة إعلامية
- 245 في دجنبر
- 222 في يناير

المعدل كل يوم: 19 إصدار
- 22 في دجنبر
- 15 في يناير

15 مليون متابعة للندوة الدولية الرباط، أكتوبر 2023

9,8 متابعة للمشاركة في الدورة 10 لمؤتمر الدول الأطراف بأتلانتا في الولايات المتحدة الأمريكية

5,3 متابعة في تقديم التقرير السنوي 2022

www.inpplc.ma

05 37 57 86 60

05 37 71 16 73

Avenue Annakhil, Immeuble High Tech, Hall B, 3ème et 4ème étages Hay Ryad –Rabat,